

لم يستسغ أساتذة كلية العلوم ظهر المهرجانات بجامعة محمد بن عبد الله فاس، التدخل العنيف للقوات العمومية في حق الطلبة أثناء خروجهم في مسيرة تضامنية مع سكان قطاع غزة، وانتهاكها لحرمة الكلية. وطالبوا الجهات المعنية بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحديد المسؤوليات في ما وقع من أحداث وخسائر طالت تجهيزات ووثائق الكلية، داعين إلى تخصيص ميزانية استثنائية وعاجلة لإصلاح الأضرار ضماناً للسير العادي للعملية البيداغوجية. ودعا الأساتذة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الكلية، مطالبين جميع الأطراف المعنية بتحمل مسؤولياتها التاريخية لتوفير أجواء عادية وسليمة داخل كلية العلوم تساعدهم على التدريس والتحصيل والبحث العلمي. ولفقوا انتباه المسؤولين إلى الأضرار الجسيمة التي خلفها اقتحام عناصر الأمن للكلية، منبهين لما أسود به المخططات المشبوهة الرامية إلى النيل من سمعة كلية العلوم ومصداقية الشواهد التي تسلمها للطلبة. وبدا الفرع المحلي لل نقابة الوطنية للتعليم العالي بكلية العلوم ظهر المهرجانات المجتمع أخيراً، قلقاً للأضرار الجسيمة التي تعرضت إليها الكلية والمتجسدة في تكسير زجاج أبواب قاعات التدريس والمكاتب الإدارية وإتلاف الوثائق والمعدات المعلوماتية في قاعات الأعمال التطبيقية واقتحام بعض مكاتب الأساتذة، متحدثاً في بيان في الموضوع، عن انتهاك تعرضت إليه الكلية من قبل القوات العمومية.

حميد الأبيض (فاس)

## مهام المفتش تقلص الدور التأطيري الرئيسي

أوضح المصطفى جافوت، مفتش ممتاز بالتعليم الثانوي باكاديمية جهة سوس ماسة درعة، أن إنجاز كل مهام هيئة المفتشين التربوي بالمرادبية المطلوبة، رهين بتوفير شروط ووسائل جديدة للاستغلال الفردي والجماعي للمفتشين. وأضاف أن النقص الحاصل للمفتشين التربويين بالجهة في بعض المواد، يؤثر سلباً على تأطير أساتذة هذه المواد، وعلى إنجاز مجموعة من الأنشطة. كما أن كثرة المهام المنوطة ببعض المفتشين تجعل الدور التأطيري الرئيسي يتضائل مفعوله، إضافة إلى صعوبة الممارسة المهنية بالنسبة إلى مجموعة من المفتشين الذين لا يقطنون بالجهة، مما يؤثر سلباً على الدور التأطيري من جهة، وعلى عدم توازن أداء المهام الأخرى بين المفتشين بصفة عامة.

## حتى يعود التفتيش إلى السياق

على القيميين على شؤون التعليم بالمغرب، الساهرين على معالجته مما اعتراه من اختلالات، وأصابه من إعطاب، فهبوا لأجل ذلك وصفات علاجية شافية، كافية للتقويم والإصلاح، وهي التي تتضمنها المشاريع الثلاثة والعشرون من المخطط الاستعجالي، وحتى لا تفتنهم مرة أخرى فرصة بعد النظر، عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار ضرورة استحضار ما لهيئة التفتيش من أهمية وأزنة، ومن أثر فعلي في كل ما يتعلق بقضايا التربية والتعليم، لأنها تشكل الوسيط الضروري بين ما يتم إقراره وبرمجته على مستوى البنية الفوقية للسياسة التعليمية، وما يتم تطبيقه وتنفيذه على مستوى العمل القاعدي في الفصول الدراسية.

## ضرورة الانتقال من المراقبة التقليدية إلى نمط جديد من الافتحاص

يتناول الحوار الذي أجراه "الصباح التربوي" مع عزيز صالح، عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي، وكاتب فرع الجمعية ببني ملال، مجموعة من الإشكاليات التي ما زالت تعوق عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين سيما المرتبطة بهيئة التفتيش التربوي التي أولاها البرنامج الاستعجالي مكانة تليق بدورها التربوي، نظراً للدور الجديدة التي باتت تؤديها للنهوض بقطاع التربية الذي يشكو اعتلالات عديدة.

## 70

استاء خمسة مكونين (بكرس الواو) ثلاثة مغاربة ولبناني وموريتاني، مكلفين بالإشراف على تكوين حوالي عشرين إطاراً تربوياً، السبت الماضي، بالمركز التربوي الجهوي بالجديدة، (استاءوا) من تزدى مستوى التغذية المقدمة لهم، مما دفع بالمكونين (مع فتح الواو) إلى المساهمة بـ 70 درهما لكل واحد منهم، وعملوا على توفير طعام الطهور والغذاء لهؤلاء المكونين الذي أشرفوا، في إطار التكوين المستمر المركز حول بيداغوجية الإدماج في المخطط الاستعجالي، على تكوينهم.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

## حجر الزاوية

## المفتش البعيع



عبد الله نهارى

قبل أيام قليلة، تضرجت في مدينة تيزنيت، المحافظة، قضية تربوية أخلاقية بطلها رجل محسوب على هيئة التفتيش "التربوي"، وأستاذة للتعليم الابتدائي. الملف بتت فيه استثنائية أكادير وأدانت المفتش، العضو النشط في نقابة تعليمية تابعة لحزب العدالة والتنمية"، بخمسة أشهر حبساً موقوف التنفيذ وغرامة وتعويض، بعد أن تابعته بتهمتي "التحرش الجنسي والتقرير بامرأة متزوجة". والسيدة التي رأت المحكمة أن "المفتش غرر بها" ليست إلا معلمة بمدرسة تابعة لمقاطعة التربية.

كيفما كانت ملائسات القضية، فإن أهم ما يمكن استخلاصه منها هو استمرار تلك النزعة التحكمية والسلطوية التي يتحرك بها عدد لا يستهان به من المفتشين التربويين، ويتعاملون بها تجاه أساتذة ينظرون إليهم على أنهم قطع يجب أن يستسلم لرغباتهم ونزواتهم. والوضع يتفاقم أكثر حين يتعلق الأمر بمفتش وأستاذات لا حول لهن ولا قوة، يرون في المفتش ذلك البعيع الذي قد يجرف معه، في حالة غضب، كل مجهوداتهن تماماً كسيل جارف. وما وقع في تيزنيت ليس إلا نموذجاً بسيطاً لما يقع في العديد من "المقاطعات" التربوية، إلا أن ارتكان الضحايا إلى الصمت توجساً من الفضيحة وخوفاً من بطش مفتش قد يعصف بقريره بسنوات من العمل داخل الفصل، وقد يؤخر الترقية لسنوات آخر، يطمس معالم هذه السلوكات.

أين يكمن الخلل إذن؟ جزء كبير من الجواب يوجد في الطبيعة الرقابية لعمل المفتشين و"السلطات" المحولة إليهم. لقد أثبتت التجارب السابقة أن حقل التربية والتعليم لم يعد في حاجة إلى جهاز تفتيش رقابي، بقدر ما يحتاج إلى تفتيش يمتلك الكفاءة الفكرية والثقافية والمهنية حتى ينهض بأعباء التوجيه والتأطير والإرشاد، وقادر على بلورة أسس الإصلاح على أرض الواقع.

إن عمل المفتشين يجب أن يتأسس على أساس مشروع تربوي تعليمي يرتكز على الالتزام بالمواظبة والعطاء والمردودية التي تضمن تحقيق الجودة المنشودة. كما أن التصور المعقول لأداء المفتش التربوي يجب أن ينتقل من ثقافة الوصاية والتنفيذ إلى ثقافة الإشراف والمسؤولية، فنظام الإصلاح التربوي يتطلب التوفر على جهاز للتفتيش التربوي يواكب المكونات الأخرى للمنظومة التعليمية في مختلف المجالات والمستويات.

إن التعليم المغربي في حاجة اليوم إلى إعادة صياغة جوهرية وجذرية لأدوار المدرسة وأنماط توجيهها وتبويرها، وهذا يستدعي انخراط كل الفاعلين في العملية التربوية التحديثية لأدوار المدرسة، ومنهم المفتشون، خصوصاً أولئك الذين يلتزمون بأخلاق المهنة، أما الذين يفكرون أكثر في تفتيش "فروج" الأساتذة بدل عقولهم، فلا مكان لهم بيننا.

# إكراهات تقلص فعالية هيئة التفتيش

المغادرة الطوعية والتقاعد والوفاء وراء النقص في أطر المراقبة التربوية والهيئة تطلب بمنظومة قانونية متكاملة



أبانت التجارب الإصلاحية التربوية السابقة، أننا كلما اعتمدنا المقاربة التجريبية، إلا وفشلنا في تحقيق الأهداف المتوخاة الأمر الذي يحتم ضرورة الاهتمام بكل المكونات المراقبة التربوية (المفتشون) إذ لم يتم إلى حد الآن وعبر مختلف العقود السابقة، إحداث أي تغيير في مهام ووظائف هذه الفئة. فقد كان عملها، منذ حصولنا على الاستقلال، ينحصر في المراقبة التربوية المباشرة لمختلف مجريات الصيرورة التعليمية والاهتمام بالجوانب المعرفية للمدرس ووضعها في الاعتبار أثناء عملية تقويمه وتقدير انشغالاته، وبقيت هذه الوظيفة لاصقة بهم إلى الآن، رغم المستجدات التربوية والثانوية والإدارية والسياسية التي طرأت على مجتمعتنا، ورغم

## تيار

توصلت "الصباح" من نيابة تازة بتوضيح في شأن قطع التيار الكهربائي عن مؤسسات تعليمية بجرسيف. وأعاد النائب الإقليمي أنه من خلال مراقبة فواتير استهلاك الكهرباء ببعض المؤسسات التعليمية التابعة للنيابة، تبين أن المبالغ المستحقة مرتفعة بشكل مبالغ فيه، ما استدعى الاتصال بمصالح المكتب الوطني للكهرباء جهويا وإقليميا ومحليا، قصد مراجعة الوضعية. وأضاف "بعد لقاءات متعددة، وبعدما تبين أن الفواتير المسجلة غير مطابقة للكمية المسجلة بعداد الكهرباء (في بعض المؤسسات)، تمت مراجعة الفواتير من طرف المكتب الوطني للكهرباء وعدلت المبالغ التي لوحظ أنها تتضمن مبالغ مرتفعة، مع الإشارة إلى أن داخلية ثانوية الحسن الداخل أرجع إليها التيار الكهربائي في ثاني جينبر الماضي.

## حركة

شهدت عدد من نيابات وزارة التربية الوطنية التابعة لأكاديمية جهة الدار البيضاء الكبرى حركة انتقالية للنواب الإقليميين همت بالخصوص نيابات الفداء مرس السلطان، ومولاي رشيد سيدي عثمان، والحي الحسني، وعين الشق، والناصر ومديونة، وإذا لم يكن مناص من ملء المناصب الشاغرة التي خلفها تقاعد بعض النواب، فإن المنتدعين تساءلون حول الجوى من التغيرات الأخرى، خصوصا في هذه الظرفية التي تتزامن مع إجراء عدد من الانتقالات والإجراءات المؤثرة على مسار السنة الدراسية.

## إضراب

قرر المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) خوض إضراب عام وطني في جميع المؤسسات التعليمية والنيابات الإقليمية والأكاديميات يومي 10 و11 فبراير المقبل، مع تنظيم وقفات احتجاجية في اليوم الأول من الإضراب أمام النيابات بداية من الساعة العاشرة صباحا. وحمل المجلس الوطني في بيان له الحكومة مسؤولية فشل الحوار، وعجزها عن صياغة تصور عام لمعالجة الاختلالات الاجتماعية، ضمانا للاستقرار، وطمينا لتوازن المجتمع، معلنا رفضه للمرتكبات الأساسية التي انبثج عليها البرنامج الاستعجالي. ودعا الحكومة إلى المراجعة الشاملة والكلية لمضامينه باعتباره يجهز على حقوق الشغيلة، ويضعف المدرسة العمومية الضامنة لمبدأ تكافؤ الفرص، وتماسك المجتمع ووحدته الوطنية.

## خروقات

استنكر أساتذة المدرسة العليا للتكنولوجيا فاس التي تحتضن المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، ما أسود به خروقات خطيرة عرفتها جامعة محمد بن عبد الله في إطار عملية الترشيحات لرئاسة هذه المؤسسة، متحدثين عن حيف طال المرشحين لهذا المنصب. وطالبوا الوزارة الوصية بتحمل مسؤولياتها وفتح تحقيق نزيه وعادل في الموضوع وتعيين لجنة لتقصي الحقائق وإرجاع الأمور إلى مجراها الطبيعي. وأشار المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمدرسة، إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين إذ تغيب أحد أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة وترتيب الترشيحات وهو مدير إحدى مدارس المهندسين بالجامعة جزئيا خلال المقابلة المنظمة أخيرا، ما ينقص من موضوعية نتيجة عملية الدراسة والترتيب.

ح أ (فاس)

# فاعلون تربويون يدعون إلى إعادة النظر في دور المفتش

أدوار الهيئة تراجعت وعملها بات روتينيا وعديم الأثر في العملية التربوية

المرسومة، ومصاحبة وتقوم ومساعدة مؤسسات المنطقة البيداغوجية على تحقيق أهدافها، ويطرح البرنامج الاستعجالي من بين مشاريعه، مشروعا يهتم باليات التأطير والتنمق والتقويم. في هذا الإطار اعتبر عبد اللطيف خطابي مفتش التعليم بالحسيمة، أن كل منظومة مهما كانت طبيعتها، مألها الانفجار أو الموت البطيء والفشل، إذا لم تتمكن من البات الضبط مشيرا إلى أن جهاز التفتيش ظل يتمتع بهامش واسع من الحرية بالنسبة إلى التخطيط والتنفيذ والتقويم، إذ بقي هامش المبادرة مفتوحا في وجه كل مفتش، لبغني ما هومشترك بالأنشطة إضافية، تستجيب للمجريات الفعلية للمدرسين من تأطير وتكوين وبحث تربوي. غير أن هذا النموذج يضيف خطابي لم يخضع لتطور الواقع التعليمي بحكم ضعف التكوين المستمر لهيئة. وأكد خطابي أن أدوار هيئة التفتيش تقلصت وتراجعت، إذ لم تعد تنحصر حسب سوي في منح نقط للأساتذة، مشيرا إلى أن عملها بات روتينيا وعديم الأثر الفعلي في العملية التربوية، لا يتجاوز زيارة الأساتذة في إطار مراقبة أدائهم المهني والبيداغوجي، وتنظيم بعض الأنشطة التربوية والتأطيرية على شكل دروس تجريبية، وذلك جراء ضعف الوسائل التي وضعت رهن إشارتها، وكذا ضعف تكوينها المستمر والمكانة المحتزمة التي أعطيتها.

يعتبر التفتيش التربوي من الميكانيزمات المعتمد عليها في تحقيق جودة التعليم، ويؤكد العديد من الفاعلين التربويين بالحسيمة، أنه رغم ما يقال عن التفتيش التربوي، فإنه يبقى ضروريا وملازما للبرنامج الاستعجالي، لما له من دور في مراقبة الأساتذة، ومعرفة مدى احترامهم للتوجيهات التربوية الجاري بها العمل، وفي السهر على تطبيق وتنفيذ المقررات والبرامج المقررة من طرف وزارة التربية الوطنية. بالمقابل يرى أحد المهتمين بقطاع التربية والتعليم أنه في ظل بعض الإكراهات، كصعوبة التنقل ونساعة مقاطعة التفتيش وقلة الوسائل والمكاتب داخل مقرات النيابات التعليمية، وإغلاق مركز تكوين المفتشين وتوقيف تخريج مفتشين جدد منذ عقد من الزمن، والإصرار على ذلك، رغم التزام الوزارة سنة 2004 مع المركزيات النقابية بإعادة فتحه، لا يمكن وحدها حاليا عن الرقي بمستوى التفتيش التربوي وتنفيذ برنامج المخطط الاستعجالي في شقه المتعلق بجهاز التفتيش والمراقبة التربوية. وكان تقرير المجلس الأعلى للتعليم سجل ضعف نظام القيادة الإجرائية لجهاز التفتيش الذي لا يقوم بدوره في التأطير والتقويم إلا جزئيا، ما جعل مخطط البرنامج الاستعجالي يؤكد ضرورة مراجعة هيكله أدوار جهاز التفتيش في أفق تعزيز مسؤوليته، وذلك عبر تعيين المفتش التربوي في منطقة تربوية خاصة ستكون له فيها مسؤولية الحرص على بلوغ الأهداف

جمال الفكيكي (الحسيمة)